أعضاء البرلمان دفاعا عن الشهيد : "إسماعيل" شارك في وضع خطة شاملة لهيكلة الداخلية وتطهيرها

الجمعة 15 مايو 2015 12:05 م

متابعة - محمد ناجي :

أبدى عدد من السياسيين والنشطاء استيائهم من تجاهل الشرطة لتدهور الحالة الصحية للدكتور فريد اسماعيل الذي توفي الأربعاء بمحبسه بسجن العقرب،دون اكتراث بالشكاوي والاستغاثات التي أطلقتها أسرته بنقله لمستشفى خارج مستشفى السجن-أسوة بمبارك- لعلاجه على نفقتهم الخاصة.

ويرى السياسيون أن الشرطة في هذا الموقف عاقبت فريد اسماعيل، بسبب تبنيه موقفًا لإعادة هيكلة وزارة الداخلية منذ أن كان عضوًا بالبرلمان، ومواقفه الخاصة من إعادة هيكلة رواتب الجيش والشرطة.

على الجانب الآخر، اتهم عدد من الأشخاص الشهيد فريد إسماعيل بأنه سعى لـ"تدليل" الداخلية وشراء ولاءها مستدلين بسعيه لزيادة رواتبهم، وهو الأمر العاري عن الصحة الذي ستكشفه السطور القادمة.

الخطة تشمل الجيش

أوضح المحرر البرلماني يسري علي، أن مشروع "د.فريد مستقل" لأنه كان يشمل كافة العسكريين "جيش وشرطة" لكنه كان في إطار خطة شاملة للجنة تهدف لهيكلة الوزارة.

وأضاف في تصريح صحفي أن "اسماعيل" كان أحد الذين ساهموا في صياغة مشروع الهيكلة الشاملة الذي تقدم به كل من"الدكتور محمد البلتاجي، وعباس مخيمر، ومحمد أنور السادات، والشهيد فريد إسماعيل وآخرون".

وأوضح أن الداخلية حاربت هذه الهيكلة بكل الطرق وهذا ما تكشفه جلسات لجنة الدفاع والأمن القومي.

وكشف "علي"، أن من الأسباب الرئيسية لحل مجلس الشعب، هو إعادة هيكلة وزارة الداخلية، وأن هناك مجهود خرافي كان يبذله نواب الشعب، وأيضا جزء من مشروع الهيكلة الواسع لوزارة الداخلية في مصر، ولذلك كان رد المجلس العسكري سريعا وعاجلا، ألا وهو : (حل مجلس الشعب).

أرشيف جلسات الدفاع الوطني

وكشفت مصادر جزء من أرشيف إحدى جلسات "لجنة الدفاع والأمن القومي" والتي كان يرأسها اللواء عباس مخيمر، وكان الشهيد فريد إسماعيل وكيلا لها:

واستنكر أعضاء لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشعب ما وصفوه بالتباطؤ من قبل وزارة الداخيلة في الرد على المشروع المقدم من عدد من نواب المجلس والذي يقضي بإعادة هيكلة جهاز الشرطة بالشكل الذي يتناسب مع السياسية العامة لما بعد 25 يناير ، عن طريق تخفيف الكاهل عن وزارة الداخيلة ونقل تبعية عدد من الإدارات التي كانت تتبع الوزارة إلي كل من وزارة العدل ومجلس الوزراء ووزارة التنمية والإدارة المحلية.

وأكـد رئيس لجنـة الـدفاع والأمن القـومي أن الصـلاحيات اللا محـدودة لـوزارة الداخليـة تساعـدها على الفسـاد على اعتبار أن الصـلاحيات المطلقة هي المقابل مفسدة مطلقة

أبرز نقاط مشروع إعادة الهيكلة

وبناءا على ماسبق نعرض لكم أبرز النقاط التي وردت في مشروع إعادة هيكلة وزارة الداخلية:

1ـ نقل نقل تبعيـة جهاز الأمن الوطني من وزارة الداخليـة الي رئيس مجلس الوزراء مباشـرة باعتباره أحـد أجهزة المعلومات وليس جهاز ذو سلطة تنفيذية

2ـ الغاء سـلطة رئيس الجمهوريـة علي هيئة الشـرطة علي أن تكون تعبية الشـرطة تتبع وزير الداخلية وتحت قيادته وبالتعاون مع المجلس الأعلي للشرطة

3ـ نقـل بعض الإدارات التابعـة لـوزارة الداخليـة مثـل مصـلحة الجـوازات والإدارة العامـة للإنتخابـات وإدارة الاحـوال المدنيـة إلى وزارة التنمية الإدرية، للتخفيف من حدة الهيمنة الأمنية على كافة مؤسسات الدولة

4ـ نقل تبيعة العمدة والمشايخ من الوزارة الى إدارة التنمية المحلية

5ـ نقل ادارة الحج والعمرة إلى هيئة قومية للحج والعمرة وليس عن طريق وزارة الداخلية

6 ـ نقل تبيعة قطاع السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، واقتصار دور الداخلية على الإشراف الأمني فقط

7ـ رفع وإعادة هيكلة رواتب ضباط الداخلية بما يسمح لهم بحياة كريمة ، وتكون الزيادات على الراتب الأساسي

الداخلية ترفض الهيكلة وحل مجلس الشعب

وكشف المصـدر أن وزارة الداخلية رفضت الهيكلة الجديدة وحاربتها بكل الطرق الممكنة، حيث رفض اللواء محمد علي مساعد وزير الداخلية نقـل أيـا من تلـك الهيئـات والإـدارت من وزارة الداخليـة إلى أي جهـة أخرى باسـتنثاء إعـادة هيكلـة الوارتب ونقـل إدارتي الحـج والعمرة والانتخابـات ، مؤكـدًا أن مصـلحة السـجون والجـوازات والمطـارات والأمن الـوطني والأمن المركزي كلهـا تحـوي على أرقـام ومعلومـات قـوية وتتعلق بالأمن القومي ولا يمكن نقل تبعيتها إلى أي مؤسـسة أو وزارة مدنيـة، مـدعيًا أن ذلك من باب الحفاظ على الأمن العام وان الأمن الوطني بـات دوره مقتصـرا على جمع المعلومـات لأمن الوطن ولا يتـدخل في أي شأن داخلي بالمواطنين، ورافضا بأي حال من الأحوال نقل تعبيته إلى مجلس الوزراء".

ورفض النواب تصـريحات الداخليـة، وردا على كلام مساعـد وزير الداخلية عن اقتصار الأمن الوطني على جمع معلومات دون تدخل مباشـر في حيـاة المـواطنين منـذ قيـام الثورة وحـتى هـذه اللحظة، قـال مخيمر " من الطـبيعي أن يحـدث ذلـك عقب الثورة، لكن من الضـامن أن تسـتمر ممارسات الجهاز بهـذا الشـكل فمادام الجهاز تابعا لوزارة الداخليـة فمن الممكن أن يتغول مره أخرى ويصـير كيانا ظالما ويسـتغله أي حاكم للبطش والاستبداد مرة أخرى".

ووقتها قال الشـهيد فريد إسـماعيل وكيل اللجنة "من يقول أن نقل مصـلحة السجون إلى وزارة العدل سيضر بمصلحة الأمن العام أقول له أن كثيرا من دول العـالم المتقدمـة مصـلحة السـجون فيهـا تابعـة لوزارة العـدل ولا يوجـد بها أي مشاكل أمنيـة، كما شـدد على أن المجلس الأعلى للشرطة سيكون هو المحدد للسياسات العامة للوزارة ولن يتدخل مباشرة في أي عمل شرطي".

فيما أعتبر أسامة سـيلمان عضو مجلس الشعب عن حزب الحرية والعدالة أن تجاهل الداخلية لخطة الهيكلة والتطوير التي تحدثت عنها مرار وتكرار يؤكد عدم نية الوزارة في إعادة هيكلة نفسـها، متعجبا في ذات الوقت من إصـرار الوزارة على تعين ضباط شـرطة لختم جواز أو ختم صورة بطاقة في حين ان مكانه ومهامه اكبر من ذلك بكثير".

المصدر : شبكة رصد